الترميز الدولي / ISSN (P) :2710-2653
ISSN (E) :2960-253X /
رقم الايداع الوطني / 2375 /2019

تاريخ استلام البحث : ٢٠٢٥/١١/٢٣
تاريخ قبول البحث : ٢٠٢٥/١٢/٢٨
تاريخ النشر : ٢٠٢٦/٣/٣٠

التنافس الدولي على موارد الطاقة ومساراتها في شرق البحر المتوسط

International competition over energy resources and their routes in the Eastern Mediterranean

ايمان هادي معارج الركابي
Iman Hadi Ma'araj Al-Rikabi,

أ.د. نوار محمد ربيع الخيري
Prof. Dr. Nawwar Muhammad Rabi' Al-Khairi

الجامعة المستنصرية– كلية العلوم السياسية
Al-Mustansiriya University - College of Political Science

IRAQI
Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.eedu.iq/journals/journal/view/229

الملخص:

خلصت الدراسة إلى أن التنافس الدولي على موارد الطاقة ومساراتها في منطقة شرق البحر المتوسط يمثل أحد أبرز ملامح التحولات الجيوستراتيجية في النظام الدولي المعاصر، حيث باتت الطاقة أداة فاعلة في تعزيز النفوذ وإعادة ترتيب موازين القوة، حيث أظهرت نتائج الدراسة أن أهمية المنطقة لا ترتبط بحجم مواردها الغازية فحسب، بل بدورها المحتمل في إعادة توجيه مسارات الإمداد وتنويع مصادر الطاقة للقوى الدولية الكبرى، الأمر الذي أسهم في تعقيد التفاعلات السياسية والأمنية وتحويل منطقة شرق البحر المتوسط إلى ساحة لتقاطع المصالح الدولية، وبناءً على ذلك، يتحدد مستقبل الاستقرار في المنطقة بمدى قدرة الفواعل الدولية والإقليمية على إدارة هذا التنافس ضمن أطر توازن المصالح وتفادي الدخول في صراعات مفتوحة.

الكلمات المفتاحية: التنافس الدولي، موارد الطاقة، النفوذ، شرق البحر المتوسط.

Abstract:

The study concludes that international competition over energy resources and their transport routes in the Eastern Mediterranean represents one of the most prominent features of geostrategic transformations in the contemporary international system, as energy has become an effective instrument for enhancing influence and reordering balances of power. The findings show that the importance of the region is not limited solely to the size of its gas resources, but also to its potential role in redirecting supply routes and diversifying energy sources for major international powers, a development that has contributed to the complexity of political and security interactions and transformed the Eastern Mediterranean into an arena for the intersection of international interests. Accordingly, the future of stability in the region is determined by the ability of international and regional actors to manage this competition within frameworks of balanced interests and to avoid sliding into open conflicts.

Keywords: International Competition, Energy Resources, influence, Eastern Mediterranean.

المقدمة:

يشكل أمن الطاقة اليوم أحد الركائز الأساسية في بنية النظام الدولي المعاصر، نتيجة التداخل المعقد بين التحولات الاقتصادية والجيوسياسية وتزايد الطلب العالمي على موارد الطاقة في ظل محدودية الموارد التقليدية وتراجع مستويات الاكتفاء الذاتي في أغلب الاقتصادات الكبرى، هذا الواقع جعل السيطرة على الموارد الطاقية وضمان تدفقها المستقر مسألة ستراتيجية متعددة الأبعاد تتجاوز البعد الاقتصادي إلى أبعاد سياسية وعسكرية وجيوسياسية أعمق، فلم تعد موارد الطاقة مجرد سلعة اقتصادية، بل أصبحت أداة حيوية ترتبط بحماية

المصالح الوطنية، وتأمين النمو الاقتصادي، وترسيخ المكانة الدولية للدول، لاسيما القوى الدولية الكبرى الأكثر اعتماداً على الاستيراد.

وقد انعكس ذلك على طبيعة التنافس الدولي الذي لم يعد مقتصراً على امتلاك الموارد الطاقية، بل أصبح يشمل التحكم بمساراتها الستراتيجية عن طريق السيطرة على الممرات البحرية وخطوط الأنابيب الحيوية، وتأمين البنية التحتية للطاقة ضد المخاطر المحتملة الناشئة عن الاضطرابات الداخلية أو النزاعات الإقليمية والدولية، وفي هذا الإطار، برزت أهمية المناطق الغنية بالموارد الطبيعية وذات المواقع الجيوستراتيجية الحساسة التي تؤثر بشكل مباشر في حركة الطاقة العالمية، وفي مقدمتها منطقة شرق البحر المتوسط، فقد أدت الاكتشافات الكبيرة للغاز الطبيعي منذ عام ٢٠٠٩ إلى تحويل المنطقة إلى نقطة جذب ستراتيجي للقوى الدولية الكبرى، لما توفره من فرص لإعادة تشكيل خرائط الإمدادات العالمية، فضلاً عن كونها خياراً محتملاً لتعزيز أمن الطاقة الأوروبي وتقليل الاعتماد على المصادر التقليدية مثل روسيا الاتحادية والخليج العربي، ونتيجة لذلك، أصبحت منطقة شرق البحر المتوسط مسرحاً لتشابك المصالح الاقتصادية مع مشاريع النفوذ السياسي والتحالفات العسكرية، بما يعكس بدقة طبيعة التفاعلات الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا البحث موضوع التنافس الدولي على موارد الطاقة ومساراتها في شرق البحر المتوسط عن طريق ثلاثة مطالب مترابطة تشكل تسلسلاً علمياً متكاملاً، يبدأ المطلب الأول بتوضيح الإطار المفاهيمي لأمن الطاقة بصورة عامة لفهم أبعاده النظرية، ثم ينتقل المطلب الثاني إلى تحليل أمن الطاقة في منظور القوى الدولية الكبرى بما يعكس اختلاف مصالحها وستراتيجياتها، وصولاً إلى المطلب الثالث الذي يدرس طبيعة التنافس الدولي على موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط بعده انموذجاً عملياً لتداخل المصالح الاقتصادية مع التفاعلات الجيوسياسية في النظام الدولي المعاصر.

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من كونها تتناول أحد أكثر الملفات حساسية في النظام الدولي المعاصر، والمتمثل بالتنافس الدولي على موارد الطاقة ومساراتها، بوصفه عاملاً حاسماً في إعادة تشكيل موازين القوة الدولية وصياغة التحالفات الجيوسياسية، ولاسيما في ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها أمن الطاقة العالمي، وتبرز أهمية الدراسة بشكل خاص في تركيزه على منطقة شرق البحر المتوسط التي تحولت بفعل الاكتشافات الغازية الحديثة وموقعها الجيوستراتيجي إلى ساحة مركزية لتشابك المصالح الاقتصادية مع الحسابات السياسية

والعسكرية للقوى الدولية الكبرى، فضلاً عن أن الدراسة لا تقتصر على تحليل الموارد الطاقية بحد ذاتها، بل تتجاوز ذلك إلى دراسة مسارات نقل الطاقة والممرات البحرية والبنى التحتية المرتبطة بها، بوصفها أدوات نفوذ ستراتيجي تؤثر بصورة مباشرة في الأمن الإقليمي والأمن الدولي، وتسهم في تعميق فهم ديناميات التنافس الدولي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية الدراسة من التساؤل الرئيس الآتي: كيف أسهمت موارد الطاقة ومسارات نقلها في منطقة شرق البحر المتوسط في إعادة تشكيل أنماط التنافس الدولي، وما انعكاسات ذلك على توازنات القوة والأمن الإقليمي والدولي؟ ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيس عدد من التساؤلات الفرعية، منها:

١. كيف تنظر القوى الدولية الكبرى إلى موارد الطاقة ومساراتها في شرق البحر المتوسط ضمن حساباتها الستراتيجية؟

٢. إلى أي مدى أسهمت الاكتشافات الغازية في تحويل شرق البحر المتوسط إلى ساحة تنافس جيوسياسي؟

٣. ما دور مسارات الطاقة والممرات البحرية في تعقيد أو إعادة توجيه هذا التنافس؟

فرضية البحث:

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن التنافس الدولي في منطقة شرق البحر المتوسط لا يقوم على السعي للسيطرة على موارد الطاقة فقط، بل يرتكز بدرجة أكبر على التحكم بمساراتها الستراتيجية، لما تمثله من أدوات فاعلة في تعزيز النفوذ الجيوسياسي وضمان أمن الإمدادات وإعادة توزيع موازين القوة الدولية، ولاسيما في ظل مساعي القوى الدولية الكبرى لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الموردين التقليديين، الأمر الذي جعل من شرق البحر المتوسط فضاءً مفتوحاً لتقاطع المصالح الاقتصادية مع الصراعات السياسية والتحالفات العسكرية، وانعكس بشكل مباشر على تعقيد البيئة الأمنية في المنطقة.

منهجية البحث:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج التحليلي بوصفه المنهج الرئيس عبر تحليل التنافس الدولي على موارد الطاقة ومساراتها في منطقة شرق البحر المتوسط، وبيان انعكاساته على أمن الطاقة وموازين القوة في النظام الدولي المعاصر، مع الاستعانة بالمنهج الوصفي في عرض المفاهيم الأساسية المرتبطة بأمن الطاقة والتنافس الدولي، بما يحقق فهماً علمياً منهجياً لطبيعة الظاهرة المدروسة دون التوسع في الخصائص الجغرافية للمنطقة.

المطلب الأول

مفهوم أمن الطاقة

يشير أمن الطاقة في جوهره إلى حالة من الاستقرار والاستدامة في توافر موارد الطاقة، بحيث تكون متاحة لجميع المستهلكين في كل الأوقات وبكميات كافية وبأسعار معقولة، مع مراعاة البعد البيئي ومتطلبات التنمية المستدامة، وقد عرفته الأمم المتحدة بأنه "الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة باستمرار وبكميات كافية وبأسعار مناسبة"(التميمي ٢٠٢١، ١٥٧) ، بينما أكدت الوكالة الدولية للطاقة على البعد الشمولي للمفهوم بعده "التوافر المستمر لمصادر الطاقة بأسعار مقبولة وفي متناول الجميع مع الاهتمام بالاعتبارات البيئية"، أما البنك الدولي فقد ركز على البعد التنموي لأمن الطاقة بعده يحقق هدفين أساسيين: دعم النمو الاقتصادي بما يسهم في خفض مستويات الفقر، وتحسين مستوى معيشة السكان عن طريق إيصال خدمات الطاقة الحديثة إليهم (الديني ١٨٧،٢٠٢٤).

لقد شهد مفهوم أمن الطاقة تطوراً ملحوظاً منذ مطلع الألفية الثالثة مع التحولات الاقتصادية والجيوسياسية المتسارعة، فلم يعد مقتصراً على توفير كميات كافية من الطاقة للمستهلك النهائي بأسعار مناسبة، بل أصبح يشمل ضمان وصول خدمات الطاقة الحديثة إلى السكان بشكل مستمر وبأسعار معقولة بما يدعم التنمية الاقتصادية ويعزز الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وقد برز هذا المفهوم بوصفه عنصراً محورياً في صياغة ستراتيجيات الأمن القومي للدول ورسم سياساتها الاقتصادية والخارجية، مع تصاعد الطلب العالمي على الطاقة وتزايد المخاطر المرتبطة بتأمين الإمدادات في ظل المنافسة الدولية على الموارد(عبد الوهاب ٢٠١٧، ١١٢) ، كما أصبح أمن الطاقة قضية ستراتيجية بارزة على جداول أعمال المؤتمرات الدولية الكبرى، ومنها قمة مجموعة الدول الثماني في (سان بطرسبرغ) عام ٢٠٠٦، بما يعكس إدراك المجتمع الدولي للتأثير المباشر للطاقة في الاقتصاد العالمي وفي تعزيز أو تهديد الأمن القومي للدول(الطائي ٢٠١٦، ١٦٥) .

وفي هذا الإطار، يرتبط مفهوم أمن الطاقة بمجموعة من المفاهيم المكملة التي تعكس تداخله مع السياسات العامة للدول، مثل سياسة الطاقة ودبلوماسية الطاقة والسياسة الخارجية للطاقة، إذ تمثل سياسة الطاقة الإطار الذي تنظم عن طريقه الدولة مواردها الطاقية داخلياً وخارجياً لضمان استقرار الإمدادات، بينما تعكس دبلوماسية الطاقة توظيف أدوات السياسة الخارجية لحماية المصالح الاستراتيجية وتعزيز النفوذ في الأسواق الدولية، في حين تعنى السياسة الخارجية للطاقة بالبعد الجيوسياسي الأوسع المرتبط بمكانة الدولة في النظام الدولي وقدرتها على التحكم في الموارد أو المسارات الطاقوية، ويتباين إدراك الدول لهذا المفهوم تبعاً لموقعها في سوق الطاقة العالمي، فالدول المستهلكة والمستوردة للطاقة مثل الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الأوروبي والصين تنظر إلى أمن الطاقة على أنه ضمان تدفق الإمدادات بشكل مستمر ومستقر وبجودة عالية

وأسعار منخفضة مع ضرورة تنويع مصادر الاستيراد لتقليل المخاطر، في حين تربط الدول المنتجة والمصدرة للطاقة مثل روسيا الاتحادية ودول الخليج العربي أمنها الطاقي بضمان استمرار الطلب العالمي على صادراتها والحفاظ على استقرار الأسعار عند مستويات مرتفعة نسبياً بما يحقق لها عوائد مالية مستدامة، أما دول العبور والممر فتتمثل رؤيتها لأمن الطاقة في ضمان سلامة تدفق الموارد عبر أراضيها بما يحقق مكاسب اقتصادية ويعزز مكانتها الجيوستراتيجية (رسول ٢٠١٨، ١٨٧).

أن أمن الطاقة في مضمونه العملي يتجاوز مسألة وفرة الموارد ليشمل حماية سلاسل التوريد الدولية وتأمين سلامة عمليات النقل والشحن والتوزيع، حيث يبرز الدور الستراتيجي الحيوي لخطوط أنابيب النفط والغاز والممرات البحرية الدولية، إذ إن أي انقطاع في تدفق الطاقة أو تعرض البنى التحتية الحيوية للخطر قد ينعكس بشكل مباشر على الاقتصادات الوطنية وعلى استقرار النظام الدولي، مما يجعل من أمن الطاقة في الاستخدام الحديث مفهوماً مركباً يشمل تأمين الإمدادات، وضمان الطلب، وتأمين العبور عبر الدول الممر ضمن رؤية متكاملة لإدارة المخاطر الطاقوية (رشاد ٢٠٢٢ ، ١٢٨.١٢٦) كذلك (Cesnakes 2010, 33)، ويتشكل بذلك أمن الطاقة حول ثلاثة أركان رئيسة: تأمين العرض للدول المستوردة بما يضمن استقرار الكميات وانخفاض الأسعار، وتأمين الطلب للدول المصدرة بما يحافظ على تدفقات مالية مستقرة من عوائد الطاقة، إلى جانب تأمين مسارات العبور لدول الممر بما يعزز مكاسبها الاقتصادية واستراتيجيتها عبر مرور الطاقة في أراضيها، حيث تشمل استراتيجيات أمن الطاقة الحديثة ضمان الإمدادات المستقرة وعالية الجودة، والاستخدام الفاعل للموارد بما يرفع القدرة التنافسية للمنتجين المحليين، فضلاً عن التخطيط المسبق لمواجهة أي عجز محتمل عن طريق إنشاء مخزونات ستراتيجية وقدرات احتياطية، وتأمين البنية التحتية والطاقة القادرة على الاستجابة السريعة للأزمات وتقليل آثارها، ومن ثم، يشكل أمن الطاقة منظومة متكاملة تربط بين الاقتصاد والسياسة والأمن القومي، وتعد من العوامل الحاسمة في تحديد مكانة الدول ضمن النظام الدولي المعاصر، لاسيما في ظل تزايد التحديات المتعلقة بالتحولات الجيوسياسية وتغيرات أسواق الطاقة العالمية (رشاد ٢٠٢٢ ، ١٢٨).

المطلب الثاني

أمن الطاقة في منظور القوى الدولية الكبرى

تعد مسألة أمن الطاقة من أبرز القضايا الستراتيجية التي تشغل حيزاً مهماً في حسابات القوى الدولية الكبرى، لما لها من تأثير مباشر في استقرار الأنظمة الاقتصادية والسياسية والأمنية على حد سواء، فمع تصاعد الطلب العالمي على مصادر الطاقة الأحفورية النفط والغاز الطبيعي، باتت القوى الدولية تنظر إلى

الطاقة ليس بوصفها مجرد مورد اقتصادي، بل كأداة نفوذ ومحدد رئيس في رسم السياسات الخارجية وإعادة تشكيل التوازنات الجيوسياسية، وفي هذا السياق، تتنوع ستراتيجيات القوى الدولية الكبرى اتجاه مفهوم أمن الطاقة، بين من يسعى لتأمين الإمدادات عن طريق السيطرة على مصادر الإنتاج وخطوط النقل، وبين من يركز على تنويع الشراكات والاعتماد على البدائل التكنولوجية والطاقة النظيفة، وانطلاقاً من ذلك، يعد تحليل أمن الطاقة من منظور القوى الدولية الكبرى مدخلاً ضرورياً لفهم طبيعة التفاعلات الدولية في مناطق التوتر والصراع، لاسيما في المناطق الغنية بالطاقة كمنطقة الشرق الأوسط عامة وشرق البحر المتوسط خاصة.

أولاً: الادراك الروسي لأمن الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط

ينطلق الإدراك الروسي لأمن الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط من فهم أوسع لأمن الطاقة في الفكر الستراتيجي الروسي بوجه عام، حيث لا تعامل روسيا الطاقة بوصفها مورداً اقتصادياً فحسب، بل كأداة بنيوية في تثبيت المكانة الجيوسياسية للدولة وتعزيز نفوذها الخارجي، فارتكاز الاقتصاد الروسي على صادرات النفط والغاز، وامتلاك روسيا لاحتياطيات ضخمة من الغاز الطبيعي والنفط، يجعلان من قطاع الطاقة ركيزة مركزية في استقرار النظامين الاقتصادي والسياسي، وفي تمويل أدوات القوة الروسية في النظام الدولي، في هذا السياق، يتجاوز مفهوم أمن الطاقة في الرؤية الروسية حدود تأمين الإمدادات للاستهلاك المحلي، ليشمل السيطرة على الموارد الوطنية، وحماية البنى التحتية للإنتاج والنقل، وضمان النفاذ المستقر إلى الأسواق الخارجية بعوائد مرتفعة، وهو ما ينعكس مباشرة على كيفية تعامل روسيا مع منطقة شرق البحر المتوسط بعدها ساحة جديدة يمكن أن تعزز أو تهدد هذا النموذج القائم على توظيف الطاقة كأداة ستراتيجية شاملة(رشاد ٢٠٢٢ ، ١٣٦.١٣٥) ، واستناداً إلى هذا الإدراك المركب، تنظر روسيا الاتحادية إلى شرق البحر المتوسط بعدها امتداداً لمجالها الجيوطاقوي، لا مجرد إقليم خارجي مستقل عن معادلاتها الطاقوية، فالمنطقة بما تمتلكه من احتياطيات متنامية من الغاز الطبيعي وموقع بحري حيوي يربط بين أوروبا والشرق الأوسط، تعد من منظور روسيا مجالاً تنافسياً يتقاطع فيه بعدان أساسيان، الأول يتمثل في كونها مصدراً محتملاً لإمدادات بديلة يمكن أن تقلص اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي عبر مشاريع أنابيب ومسارات تصدير منافسة، وهو ما تعده روسيا تحدياً مباشراً لأمنها الطاقي، والثاني يتمثل في كونها فرصة لروسيا الاتحادية لإعادة تموضعها كلاعب رئيس في تشكيل خرائط الإمدادات العالمية (عبود ٢٠٢٢، ١١٣).

تتقاطع دبلوماسية الطاقة الروسية مع حضورها السياسي والعسكري في شرق البحر المتوسط، إذ تسعى روسيا إلى استخدام أدواتها التقليدية كالتحكم بمسارات الأنابيب وأسعار التصدير وترتيبات العبور، بالتوازي مع بناء شراكات طاقوية جديدة مع دول شرق البحر المتوسط، بما في ذلك الدول المنتجة والعبور والمستهلكة، وفي هذا

السياق، يتعمق الدور الروسي عبر موازنة المشاريع الغربية التي تهدف إلى تقليل الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي مثل مشروعي (نابوكو) و(الخط الجنوبي)، مقابل تطوير مشاريع ستراتيجية بديلة كـ (السيل الشمالي) و(السيل التركي)، الأمر الذي يمنح روسيا الاتحادية قدرة إضافية على التأثير في توازنات الطاقة الأوروبية من خارج مجالها الجغرافي التقليدي مع ربط هذه المشاريع بأدوار محتملة في تطوير واستثمار حقول الغاز في سوريا وغيرها من دول شرق البحر المتوسط، وبهذا، تتعامل روسيا الاتحادية مع منطقة شرق البحر المتوسط كامتداد طبيعي لبنيتها الجيو طاقوية، بما يعكس رغبتها في المشاركة بعمق في هندسة المعادلات الطاقية التي ستحدد موقع القوى الكبرى خلال العقود المقبلة، وهو ما يدفع روسيا إلى ترسيخ وجود طويل الأمد في المنطقة عبر شراكات طاقوية واستثمارات في البنية التحتية والتنقيب، بما يضمن لها دوراً مقرراً في معادلة الطاقة الأوروبية، ولا يجعل المنطقة تهديداً على أمنها الطاقي بل محفزاً لتعزيز نفوذها الستراتيجي(احمد ٢٠١٨، ٧. ٨).

ويتكامل هذا الإدراك الجيوسياسي مع بعد تقني متصاعد، إذ تعي روسيا أن الحفاظ على موقعها كقوة طاقوية عالمية يتطلب التفوق في التكنولوجيا المتقدمة اللازمة لاستغلال الموارد في البيئات المعقدة، وقد ازداد هذا البعد أهمية بعد العقوبات الغربية التي فرضت على روسيا منذ عام ٢٠١٤، والتي استهدفت القدرات التقنية الروسية، ما دفع روسيا إلى تعزيز توطين التكنولوجيا وتكثيف جهود التعاون مع الصين والهند، لتقليل الاعتماد على المعدات والخبرات الغربية وتفادي قابلية الضغط على قطاع الطاقة(الخفاجي ٢٠١٨، ١٣٤) ، حيث تشمل هذه الجهود تطوير تقنيات الحفر الأفقي والتكسير الهيدروليكي، وتحديث أنظمة النقل الذكية، وتعزيز البنية التحتية لأنابيب النفط والغاز التي تمتد لآلاف الكيلومترات في ظروف طبيعية قاسية، كما أولت روسيا أهمية خاصة لدور البحث العلمي والابتكار عبر تأسيس مراكز بحثية وشراكات ستراتيجية تعمل على رفع كفاءة الاستخلاص وتقليل الفاقد، بما يضمن استمرارية الإنتاج في مواجهة الضغوط الاقتصادية والجيوسياسية، إن هذا الاستثمار في البنية التقنية يعد جزءاً من تصور أوسع لأمن الطاقة، لا يهدف إلى حماية الاقتصاد من تقلبات السوق فقط، بل إلى بناء استقلال ستراتيجي يقلل من قابلية التأثر بالعقوبات الغربية، ويعزز من هامش الحركة الروسية على الساحة الدولية، وبهذا المعنى يشكل البعد التقني دعامة مكملة للبعد الجيوسياسي، حيث تتداخل مفاهيم التكنولوجيا والسيادة في منظومة واحدة تهدف إلى ترسيخ دور روسيا كقوة طاقوية عالمية، وفي هذا السياق، تصبح قدرة روسيا على تطوير التكنولوجيا الطاقوية ركيزة داعمة لوجودها في شرق البحر المتوسط، لأنها تتيح لها تقديم نفسها ليس فقط كمصدر للغاز، بل كقوة قادرة على الاستثمار والتنقيب والإنتاج والنقل داخل المنطقة (عبد الرسول ٢٠١٧، ١٢٦).

بناء على ما تقدم، يمكن القول إن الإدراك الروسي لأمن الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط يقوم على رؤية مركبة ترى في المنطقة في آنٍ واحد ساحة تهديد محتملة لهيمنة الغاز الروسي في أوروبا، وفرصة ستراتيجية لتوسيع مجال النفوذ الطاقي والجيوسياسي لروسيا الاتحادية، فروسيا لا تركز فقط على حماية حصتها التقليدية في الأسواق العالمية، بل تسعى إلى إعادة تشكيل علاقاتها مع دول شرق البحر المتوسط عبر مزيج من أدوات الطاقة، والحضور العسكري، والتعاون التقني والاستثماري، بما يتيح لها البقاء فاعلاً مقرراً في معادلات الطاقة الأوروبية والشرق أوسطية، وضمن هذا التصور، يغدو أمن الطاقة في شرق البحر المتوسط جزءاً لا يتجزأ من مشروع أوسع لتثبيت موقع روسيا في النظام الدولي المتغير، في ظل التحولات العالمية نحو بدائل الطاقة والبحث عن مسارات جديدة للإمدادات، وهو ما يدفع روسيا إلى توظيف المنطقة كإحدى ساحات التنافس الكبرى في القرن الحادي والعشرين، دفاعاً عن مكانتها كقوة طاقية عالمية، وسعياً إلى ترسيخ حضور مستدام في بيئة إقليمية شديدة الحساسية والأهمية الجيوستراتيجية.

ثانياً: الادراك الأمريكي لأمن الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط

ينطلق الإدراك الأمريكي لأمن الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط من الإطار الأوسع لفلسفة أمن الطاقة في الستراتيجية الأمريكية، التي تنظر إلى الطاقة ليس بوصفها مورداً اقتصادياً فحسب، بل كمتغير بنيوي في معادلة القوة الشاملة للدولة وفي صياغة التوازنات الجيوسياسية العالمية(نعمة ٢٠٢٠، ٣١٧) ، غير أن خصوصية السياسة الأمريكية لشرق البحر المتوسط تتجلى في كون المنطقة تعد من منظور الولايات المتحدة الأمريكية إحدى الساحات الحيوية التي يمكن عن طريقها إعادة تشكيل منظومة أمن الطاقة الأوروبية، وتقليل اعتماد الحلفاء الغربيين على مصادر الإمداد المنافسة، ولاسيما روسيا الاتحادية، الأمر الذي يجعل من ترتيبات الطاقة في المنطقة أداة ستراتيجية لربط أمن الطاقة بأمن التحالفات وتعزيز الموقع الأمريكي كضامن رئيس لتدفقات الطاقة نحو أوروبا عبر دعم استكشاف وتطوير حقول الغاز في مياه قبرص واليونان و(إسرائيل)، وتشجيع مشاريع البنى التحتية وخطوط الأنابيب ومحطات الغاز المسال التي تتوافق مع الرؤية الأمريكية لتنويع مصادر الإمداد وتثبيت مكانة الحلفاء الإقليميين ضمن المنظومة الغربية(عبد رسول ٢٠٢٠، ١٠٣) .

وفي هذا السياق، يتجسد الإدراك الأمريكي لأمن الطاقة في شرق البحر المتوسط ضمن منظومة متشابكة تجمع بين الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية، فمن الناحية الاقتصادية، تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تعزيز حضور شركاتها النفطية والغازية الكبرى في مشاريع الاستكشاف والإنتاج والبنية التحتية للطاقة في المنطقة، بما يضمن لها موطئ قدم مؤثراً في رسم خريطة الاستثمارات الطاقوية، ويمنحها في الوقت ذاته قدرة

على التأثير في ديناميكيات العرض والطلب في الأسواق الأوروبية(بلقاسم ٢٠٢٤، ٢٧٧) ، أما على المستوى السياسي، فتتعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع ترتيبات الطاقة في شرق البحر المتوسط كأداة لإعادة تشكيل شبكة التحالفات الإقليمية، عن طريق دعم أطر مثل منتدى غاز شرق المتوسط وتعميق الشراكات مع دول بعينها (اليونان، قبرص، مصر، و(إسرائيل)) مقابل تحجيم أدوار خصوم أو منافسين محتملين، بما يربط بين أمن الطاقة وإدارة التوازنات الإقليمية في المنطقة، وعلى المستوى الأمني والعسكري، تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على وجود بحري وجوي كثيف في شرق البحر المتوسط، وتربط بين حماية خطوط الملاحة البحرية والبنى التحتية للطاقة البحرية وبين منظومة أمنها القومي وأمن حلف شمال الأطلسي (الناتو)، بما يجعل من أمن الطاقة في شرق البحر المتوسط جزءاً عضوياً من عقيدة الردع الأمريكية في مواجهة أي تهديدات قد تطاول منشآت الإنتاج أو خطوط الأنابيب أو ممرات العبور(السويدي ٢٠١٤، ٣٧٠. ٣٧١).

وبناء على ما تقدم، يمكن القول إن الإدراك الأمريكي لأمن الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط يقوم على رؤية مركبة ترى في المنطقة في آن واحد مجالاً لتعزيز أمن الطاقة للحلفاء الأوروبيين، وأداة لتقليص هوامش المناورة لدى الخصوم، ومنصة لتكريس الحضور الاقتصادي والعسكري الأمريكي في فضاء جيوسياسي مرشح لمزيد من التنافس الدولي. فالولايات المتحدة لا تنظر إلى اكتشافات الغاز في شرق المتوسط كفرصة تجارية فحسب، بل كرافعة استراتيجية يمكن توظيفها في إعادة تشكيل بنية الاعتماد المتبادل بين أوروبا ومصادر الطاقة، وإعادة توزيع أوزان الفاعلين الإقليميين بما يخدم استمرار هيمنتها داخل النظام الدولي، ومن هذا المنطلق، يغدو أمن الطاقة في شرق البحر المتوسط جزءاً لا يتجزأ من تصور أوسع للأمن القومي الأمريكي، يدمج بين اعتبارات السوق واعتبارات الجغرافيا السياسية، ويجعل من هذه المنطقة ساحة مركزية في إدارة التنافس مع القوى الدولية الأخرى على موازين القوة في القرن الحادي والعشرين.

ثالثاً: الادراك الأوروبي لأمن الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط

يبرز الإدراك الأوروبي لأمن الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط بوصفه نتاجاً لتحول تدريجي في نظرة الاتحاد الأوروبي لملف الطاقة، ليس من زاوية الإمدادات فحسب، بل من زاوية الأمن القومي الجماعي للدول الأعضاء، فقد كشفت أزمات الغاز مع روسيا الاتحادية خلال أعوام ٢٠٠٦ و٢٠٠٩ و٢٠١٤ هشاشة المنظومة الطاقوية الأوروبية، الأمر الذي دفع صانع القرار في الاتحاد الاوروبي إلى إعادة تعريف أمن الطاقة على نحو يجعل تنويع مصادر الإمداد أولوية ستراتيجية تتقدم على اعتبارات السوق التقليدية، وفي ضوء هذا التحول، لم يعد شرق البحر المتوسط يعامل كمنطقة مجاورة فحسب، بل أصبح أحد الأقاليم المركزية في

حسابات الاتحاد الأوروبي، لما توفره الاكتشافات الغازية منذ عام ٢٠٠٩ من فرصة لإعادة تشكيل خريطة الاعتماد الطاقي داخل القارة الأوروبية، ومن هذا المنطلق تبلور الإدراك الأوروبي لأمن الطاقة في المنطقة على أساس رؤية ستراتيجية تهدف إلى ضمان تدفق موارد الطاقة بصورة مستقرة وآمنة وبأسعار مناسبة، بما يحقق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للدول الأعضاء ويقلل من المخاطر الجيوسياسية، مع عد منطقة شرق البحر المتوسط إحدى الساحات الحيوية لتحقيق الهدف المركزي لسياسة الطاقة الأوروبية، وهو تقليص الاعتماد التاريخي على الغاز الروسي الذي هيمن لعقود طويلة على منظومة الإمداد الأوروبية، ونتيجة لذلك، أضحى الغاز المستخرج من شرق البحر المتوسط بما يوفره من احتياطيات ومسارات بديلة للإمداد جزءاً محورياً من التصور الأوروبي لتعزيز أمن الطاقة وتنويع مصادره (معيفي ٢٠٢٥ ، ٧٩٧).

ويوظف الاتحاد الأوروبي في سياسته لشرق البحر المتوسط ضمن إطار أمن الطاقة الأوروبي المحاور الأربعة التي تشكل الأساس المفاهيمي لستراتيجية الطاقة الأوروبية والمستمدة من الوثائق الصادرة عن المفوضية الأوروبية منذ عام ٢٠١٤، والتي تتمثل بـ أولاً، إدارة الطلب عبر رفع كفاءة استخدام الطاقة داخل دول الاتحاد الأوروبي وتقليل الهدر بما يجعل الطاقة القادمة من شرق البحر المتوسط جزءاً من منظومة استهلاك أكثر استدامة ورشادة، ثانياً، تنويع مصادر الطاقة عن طريق إدماج احتياطيات الغاز في قبرص واليونان ومصر و(إسرائيل) في منظومة الإمداد الأوروبية بوصفها بديلاً ستراتيجياً يقلل من الاعتماد على روسيا الاتحادية والدول ذات الحساسية الجيوسياسية، وثالثاً، تنظيم السوق الداخلي للطاقة عبر تطوير أطر قانونية ومؤسسية واستثمارية تمكن شركات الطاقة الأوروبية من الدخول بفاعلية في أعمال الاستكشاف والتطوير والنقل في منطقة شرق البحر المتوسط، بما يعزز مرونة السوق الأوروبية ويقلل من الأزمات الطاقية، ورابعاً، التحكم بالعرض الخارجي عبر بناء شراكات ستراتيجية طويلة الأمد مع دول شرق البحر المتوسط المنتجة للطاقة ودعم البنى التحتية الإقليمية مثل شبكات الأنابيب ومحطات التسييل وممرات العبور لضمان استمرارية تدفقات الطاقة وتكريس الحضور الأوروبي في المنطقة(عبد العاطي ٢٠١٤، ٥٥) ، وعليه يمكن القول إن الإدراك الأوروبي لأمن الطاقة في شرق البحر المتوسط يقوم على رؤية تتجاوز فكرة البحث عن مورد بديل للطاقة إلى مشروع ستراتيجي أوسع يستهدف تعزيز الاعتماد الذاتي الأوروبي وتقليل هشاشة المنظومة الطاقية تجاه الضغوط الجيوسياسية وتوسيع هامش المناورة السياسي والاقتصادي للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي داخل النظام الدولي، وعليه، أصبح شرق البحر المتوسط ركيزة محورية في المشروع الأوروبي طويل الأمد لتأمين مستقبل الطاقة في القارة وتعزيز قدرتها على مواجهة البيئة الدولية المتسمة بتصاعد التنافس على الموارد الطاقية.

رابعاً: الادراك الصيني لأمن الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط

في المنظور الصيني المعاصر، يعرف أمن الطاقة بأنه القدرة المستدامة على ضمان توافر موارد الطاقة داخلياً وخارجياً وبأسعار مستقرة، بما يضمن استمرار النمو الاقتصادي ويحافظ على الاستقرار الاجتماعي والسياسي ويعزز المكانة الجيوسياسية للدولة، ويكتسب هذا التعريف بعده العملي في منطقة شرق البحر المتوسط بصورة متزايدة، إذ باتت الصين تنظر إلى المنطقة بوصفها أحد المجالات الحيوية لإسناد احتياجاتها الطاقوية في ظل تحولها إلى ثاني أكبر مستهلك للطاقة عالمياً بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وارتفاع وتيرة الطلب المحلي بوتيرة متسارعة، الأمر الذي يجعل أي اضطراب في تدفق الإمدادات أو تقلب حاد في الأسعار انعكاساً مباشراً على أمنها القومي ومسارها التنموي، ومن ثم، أصبحت موارد الطاقة القادمة من شرق البحر المتوسط جزءاً من مقومات الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الصين ورافعة لدعم موقعها الجيوسياسي الدولي(عبد الله ٢٠١٤، ١٣٥. ١٣٦).

ويستند هذا الإدراك إلى نهج تكاملي مزدوج يجمع بين البعدين الداخلي والخارجي لتحقيق أمن الطاقة، غير أن خصوصية شرق البحر المتوسط جعلت هذا النهج يتموضع في سياق يخدم الهدف الستراتيجي الصيني في المنطقة، فعلى الصعيد الداخلي، يتفاعل هذا الإدراك من خلال رفع كفاءة استخدام الطاقة وتقليل الهدر، وبناء مخزون نفطي ستراتيجي تجاوز (٥٠٠) مليون برميل بحلول العقد الثالث من القرن الحادي والعشرين، إلى جانب الاستثمار المكثف في الطاقة المتجددة والبدائل النظيفة لتوسيع مزيج الطاقة الوطني، بما يجعل موارد شرق البحر المتوسط جزءاً من رؤية بعيدة المدى لتقليل الاعتماد على الواردات النفطية والغازية من المسارات عالية المخاطر وتعزيز قدرة الاقتصاد الصيني على امتصاص تقلبات السوق العالمية، وفي موازاة ذلك، يتبلور البعد الخارجي عبر عمل الصين على تنويع مصادر الإمداد وتعزيز حضورها في أسواق الطاقة الإقليمية عبر استثمارات ستراتيجية وشراكات طويلة الأمد مع الدول المنتجة والمجاورة لحقول الغاز في منطقة شرق البحر المتوسط، مستخدمةً شركاتها النفطية الوطنية كأذرع تنفيذية لسياستها الخارجية للدخول المباشر في مشاريع الإنتاج والنقل والتخزين، كما يمثل تطوير ممرات نقل آمنة ضمن (مبادرة الحزام والطريق) جزءاً من هذا التوجه لما يوفره من بدائل للممرات البحرية المهددة جيوسياسياً ويعزز قدرة الصين على تأمين احتياجاتها الطاقوية من المنطقة (الديني ١٨٨،٢٠٢٤).

وفقاً لما سبق، فإن النهج الصيني المعاصر في تأمين الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط يجسد رؤية ستراتيجية بعيدة المدى تقوم على الدمج المنسق بين أدوات السياسة الداخلية والخارجية بما يضمن الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للصين ويعزز قدرتها على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية والمخاطر الجيوسياسية،

ولم يعد أمن الطاقة بالنسبة لصين مجرد قضية اقتصادية فقط، بل أصبح ركيزة أساسية في سياستها الشاملة وأداة فاعلة لتعزيز نفوذها الدولي وترسيخ مكانتها كقوة كبرى مؤثرة في هيكل النظام العالمي، ومن هذا المنظور، تمثل منطقة شرق البحر المتوسط إحدى الساحات الجيوطاقوية التي توظفها الصين لإسناد أمنها القومي ودعم صعودها الستراتيجي في القرن الحادي والعشرين.

المطلب الثالث

التنافس الدولي على موارد الطاقة ومساراتها في شرق البحر المتوسط

منذ مطلع العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وتحديداً بعد عام ٢٠١١، شهدت منطقة شرق البحر المتوسط تحولات ستراتيجية مهمة بفعل الاكتشافات المتتالية لاحتياطيات الغاز الطبيعي في مياهها الاقتصادية، ما جعلها مركزاً جديداً للتنافس الدولي في مجال الطاقة، حيث أدركت القوى الدولية لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية والصين ودول الاتحاد الأوروبي، الأهمية الاقتصادية والجيوسياسية لهذه المنطقة، التي باتت تمثل مورداً حيوياً يؤثر بشكل مباشر في أمن الطاقة العالمي، ويتيح فرصاً لإعادة ترتيب مسارات إمدادات الغاز إلى الأسواق الأوروبية بهدف تقليل الاعتماد على المصادر التقليدية ولاسيما الغاز الروسي(هادي ٢٠٢١، ٢٠٤) ، وفي ظل هذا الواقع، لم يقتصر التنافس الدولي على السيطرة على الموارد الغازية فحسب، بل امتد ليشمل ضخ استثمارات ضخمة بمليارات الدولارات عبر شركات عملاقة وطنية تابعة للقوى الدولية الفاعلة في المنطقة، والتي تعمل كأذرع نفوذ اقتصادية وسياسية لخدمة مصالح دولها الأم، حيث أُدمجت هذه الشركات ضمن ستراتيجيات النفوذ الدولي لتعزيز حضورها الاقتصادي والسياسي في شرق البحر المتوسط، وقد تزامن ذلك مع دخول قوى إقليمية مثل مصر وتركيا وقبرص و(إسرائيل) في سباق محموم لتشكيل تحالفات ستراتيجية واتفاقيات مشتركة سواء فيما بينها أو مع القوى الكبرى، لا يقتصر هدفها على استغلال الثروات فحسب، بل يتعداه إلى التحكم الكامل في البنية التحتية الخاصة بنقل الغاز الطبيعي، بدءاً من خطوط الأنابيب التي تربط دول الإنتاج بمناطق الاستهلاك، مروراً بمحطات تسييل الغاز، وصولاً إلى الممرات البحرية الحيوية، التي تعد الشريان الحيوي لنقل الغاز إلى الأسواق الأوروبية والعالمية، حيث يمثل التحكم في هذه المكونات ضماناً حيوياً لاستمرارية تدفق الغاز وحماية مصالح الدول المعنية، إذ أن التحكم في خطوط الأنابيب ومحطات التسييل والممرات البحرية الحيوية لا يقل أهمية عن امتلاك الموارد نفسها، حيث يمثل ضمان أمن البنية التحتية عاملاً حاسماً في تحقيق الاستقرار الطاقي وتعزيز النفوذ السياسي في ظل التحديات الجيوسياسية المعقدة التي تواجه المنطقة (غياض٢٣،٢٠٢٤).

وتجسد ذلك عن طريق نشاط الشركات الأجنبية العاملة في مجال البحث والتنقيب في شرق البحر المتوسط، وعلى رأسها شركة (إيني) الإيطالية التي تؤدي دوراً محورياً في المنطقة لاسيما في مصر وقبرص، حيث تعد المشغل الرئيس لمشروع تطوير الغاز الطبيعي في قبرص، لاسيما مشروع الترويج لخطة تجميع الغاز القبرصي والمصري و(الإسرائيلي)، واستخدام محطات تسييل الغاز المصرية لتسويق غاز المنطقة بتكلفة منخفضة للسوق الأوروبية، فضلاً عن امتلاكها حصة كبيرة تصل الى (٥٠%) من محطة دمياط لإسالة الغاز الطبيعي في مصر، فقد بدأت شركة اكتشافاتها في مصر عام ٢٠١٥ بحقل (ظهر) المصري، الذي يعد الاكتشاف الأضخم في منطقة شرق البحر المتوسط، باحتياطي يقدر بنحو (٣٠) تريليون قدم مكعب تقريباً من الغاز الطبيعي، حيث تصل نسبة شركة (إيني) الى (٤٠%) من عائدات الحقل لاسترداد تكاليف الاستثمار، وبنسبة (٣٥%) من عائدات الحقل بعد استرداد تكاليف الاستثمار، كما تملك شركة (إيني) الإيطالية حصصًا في مشاريع التنقيب في سيناء وخليج السويس ودلتا النيل، إلى جانب مشاركتها في القطاع رقم (٤) اللبناني ضمن تحالف مع شركتي (توتال) الفرنسية و(نوفاتيك) الروسية، ضمن أولى الاتفاقيات البحرية التي وقعها الجانب اللبناني ممثلاً بوزارة الطاقة والمياه لتطوير استغلال الغاز قبالة السواحل اللبنانية، وإلى جانب شركة (إيني) الإيطالية توجد شركة (توتال) الفرنسية التي دخلت ساحة التنافس على الغاز عندما قامت بتحديد مياه متنازع عليها تقع ضمن الجرف القاري التركي، مدعومة من الحكومة الفرنسية التي أيدت حق قبرص اليونانية في استكشاف واستغلال مواردها الطبيعية في شرق البحر المتوسط دون أي اعتبار لحقوق القبارصة الأتراك، عندما بدأت أعمال التنقيب قبالة السواحل القبرصية عام ٢٠١٧، وفي عام ٢٠١٨ اكتشفت حقل (كاليبسو)، إلى جانب توقيعها برتوكول تعاون مع قبرص لإعداد دراسة جدوى حول مشروع بناء مصنع لإنتاج الغاز الطبيعي المسال في حال تم استخراج الغاز من القطاعات المكتشفة، ويندرج ذلك في سياق المصالح الرأسمالية الفرنسية في المنطقة، فالمبالغ الهائلة التي تجنيها شركة (توتال) الفرنسية تدلل على طبيعة النفوذ الكبير لهذه الشركة في دوائر صنع السياسة الخارجية الفرنسية لاسيما في قضايا الطاقة (غياض ٢٠٢٤، ٢٧).

اما الشركات الأمريكية العاملة في مجال الطاقة في شرق البحر المتوسط، فهي تتنافس بقوة إلى جانب نظيراتها الأجنبية، سعياً للحصول على امتيازات وحقوق التنقيب واستخراج الغاز عبر عقود تجارية مع دول المنطقة، للهيمنة على غاز شرق البحر المتوسط، فقد حصلت شركة (نوبل إنيرجي) على امتيازات حقلي (ليفياثان وتامار الاسرائيليين)، كما استثمرت في حقل (أفروديت) القبرصي بنسبة (٧٠%)، الى جانب شركتي (ديليك وأفنير الإسرائيليتين)، وعقدت اتفاقية مع شركة (دولفينوس هولدنج القابضة المصرية)، بقيمة (٤٣٠) مليون دولار لتصدير (٤) مليارات متر مكعب من الغاز سنوياً الى مصر لمدة تتراوح من (١٠ . ١٥) عاماً ابتداءً من

عام ٢٠٢٠، الى جانب ذلك توجد شركة (شيفرون) التي تؤدي دوراً هاماً في مجال استخراج الغاز في شرق البحر المتوسط، حيث تمتلك حقوق الحفر في حقول الغاز قبالة السواحل الفلسطينية، وحقوق الحفر بالتشارك مع شركة (ديليك الإسرائيلية) في حقل (أفروديت) القبرصي، وتمتلك الشركتان (٣٩%) من خط نقل الغاز بين مصر و(إسرائيل)، حيث تعد شركة (شيفرون) ورقة سياسية أميركية قوية، نظراً لضخامة رأس مالها الذي يسمح لها بالضغط على أي طرف إقليمي في سياق تحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، مثل مصر التي تعد الدولة الإقليمية الأكثر إنتاجاً وتصديراً للغاز وتؤدي دوراً ريادياً بالنسبة للدول الأطراف في شرق البحر المتوسط، وذلك عبر خط غاز الشرق الذي تمتلك شركة (شيفرون) جزء منه، أو الضغط على قبرص عن طريق حقل (افروديت) الغازي الذي تستثمر فيه، أو الضغط السياسي على الاتحاد الأوروبي لإجباره على تمويل خط أنابيب شرق البحر المتوسط في حال تطلب الأمر قراراً سياسياً مركزياً، ويتضح من ذلك قوة تأثير شركة (شيفرون) الكبير على صانع القرار الأمريكي في ملف غاز شرق البحر المتوسط بعدها أداة ضغط سياسية تستخدمها الولايات المتحدة الامريكية لفرض وجودها في المنطقة (الفاروق ٢٠٢٢، ٥٥).

في المقابل، تتبنى روسيا الاتحادية رؤية ستراتيجية تعتمد على استخدام قطاع الطاقة كأداة مركزية للحفاظ على نفوذها الجيوسياسي في منطقة شرق البحر المتوسط، إذ تنظر إلى تطوير موارد النفط والغاز الطبيعي وتصديرها كجزء من لعبة تنافسية صفرية مع القوى الغربية، حيث يعد أي مكسب لروسيا خسارة للأطراف المنافسة الغربية والعكس صحيح (إبراهيم ٢٠١٨ ، ٤٢١) ، ولذلك قامت روسيا الاتحادية بدور محوري ومعاكس لنشاط الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، مركزة جهودها على تعزيز تحالفاتها الإقليمية لاسيما مع سوريا، التي تمتلك أطول سواحل على البحر المتوسط وموارد طاقوية مهمة (قبلان ٢٠١٦، ٧٦.٧٥) ، وتمثل نقطة ستراتيجية حيوية لمرور خطوط أنابيب غاز رئيسية مثل الخط القطري–التركي والخط الإيراني–السوري، اللذين يشكلان بدائل محتملة للإمدادات التقليدية، ونتيجة لذلك، أبرمت روسيا الاتحادية اتفاقيات طويلة الأمد مع الحكومة السورية وشركاتها النفطية، مثل (سيوزنفط) و(تات نفط)، لتوسيع عمليات التنقيب والتطوير في حقول ستراتيجية كحقل (قيشام) الجنوبي، الذي يحتوي على ما يقرب من (٤ . ٩) مليون طن من النفط، كما منحتها الحكومة السورية في عام ٢٠١٨ حق التنقيب الكامل في الأراضي والمياه الإقليمية السورية، بما في ذلك التنقيب عن الغاز الطبيعي البحري على الحدود السورية التركية (حرزلي ٢٠١٨، ٦) ، وإلى جانب سوريا تتواجد الشركات الروسية في كل من مصر ولبنان، حيث استهدفت روسيا زيادة حجم استثماراتها في حقول الغاز المصرية في ظل ترجيحات بتزايد ثروات شرق البحر المتوسط من الغاز الطبيعي، التي قد

تعيد تشكيل خارطة امدادات الطاقة على الصعيدين الإقليمي والعالمي، لذلك وقعت شركة (روزنفت) الروسية اتفاقاً لتوريد (١٠) شحنات من الغاز الطبيعي المسال إلى الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (ايجاس) في عام ٢٠١٧، وفي كانون الثاني ٢٠١٨ أعلنت الشركة عن اكتمال استحواذها على (٣٠%) من إمتياز حقل (شروق) في مصر، في حين تواصل شركة (نوفاتيك) الروسية نشاطها البحري في لبنان لاستخراج الغاز، كل ذلك في إطار سعي روسي مستمر لتعزيز النفوذ الطاقي وتأمين المواقع الستراتيجية في منطقة شرق البحر المتوسط، ما يعكس تصاعد المنافسة الدولية والإقليمية في هذه المنطقة الحيوية(الربيعي ٢٠١٧ ، ٢٨٨).

إن التنافس بين القوى الدولية الفاعلة في منطقة شرق البحر المتوسط لا يمكن حصره فقط في علاقات الشراكة التي يسعى كل طرف إلى تحقيقها مع دول المنطقة الغنية بالنفط والغاز، بل تعدى الأمر إلى ما يعرف بالتنافس على مد انابيب الغاز، التي تعد جوهرية لتحقيق الأمن الطاقي وتوازن القوى الدولية، فخطوط أنابيب الغاز ليست مجرد وسائل نقل تقني، بل تمثل أدوات ستراتيجية تحدد مواقع النفوذ والهيمنة في الأسواق العالمية، إذ يتوقف نجاحها على القرار السياسي للدول المنتجة وبلدان العبور، ودرجة توافق المصالح الجيوسياسية بين الأطراف المعنية، ولأن أنابيب الغاز تمثل الوسيلة الأكثر فاعلية وأقل تكلفة لنقل الطاقة مقارنة بوسائل النقل الأخرى كالسكك الحديدية أو النقل البري(لوبيز ٢٠١٣، ٥٠) ، فإن أهميتها تتضاعف في شرق البحر المتوسط نظراً لقربها الجغرافي من الأسواق الأوروبية، التي تسعى إلى تنويع مصادرها وتقليل اعتمادها على الغاز الروسي، خاصة في ظل التوترات السياسية الأخيرة، التي تتمثل بالنزاعات البحرية بين تركيا واليونان، التصعيد العسكري بين (إسرائيل) و(حزب الله)، والتقلبات الأمنية في سوريا ولبنان، وهي عوامل انعكست بشكل مباشر على أمن الطاقة في المنطقة من خلال تعطيل بعض مشاريع التنقيب وتأخير مفاوضات ترسيم الحدود البحرية، ورفع مستوى المخاطر المرتبطة بضمان استمرارية تدفقات الغاز عبر الأنابيب وخطوط الملاحة البحرية، الأمر الذي دفع الشركات العالمية والدول الكبرى إلى تعزيز سعيها للتحكم بالبنية التحتية ومسارات النقل بهدف تقليل أي تهديد محتمل لإمدادات الطاقة(لوبيز ٢٠١٣، ٧) كذلك (كيطان ٢٠٢١، ٢٩٦) ، وفي إطار هذا السياق ظهر التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية داخل منطقة شرق البحر المتوسط بصيغة فعل ورد فعل، فقد بادرت الولايات المتحدة الأمريكية أولاً عبر مشروع (نابوكو) عام ٢٠٠٢، الذي كان يهدف إلى إنشاء خط أنابيب بطول يقارب (٣٨٩٣) كيلومتراً لربط آسيا الوسطى بأوروبا عبر تركيا، بما يخدم هدف تقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي، غير أن المشروع واجه تعطيلات جوهرية نتيجة الاحتكار الروسي الطويل للغاز المستورد من آسيا الوسطى، وإثارة نزاعات قانونية حول ملكية بحر قزوين ومسارات العبور، فضلاً عن التعقيدات الاستثمارية المتعلقة بتأمين التمويل والإمدادات، ما أدى إلى

تجميده فعلياً، وبصورة تعكس منطق الفعل ورد الفعل، تحركت روسيا كرد مباشر على مشروع (نابوكو) عن طريق تطوير مشاريع بديلة تهدف إلى المحافظة على موقعها كمورد رئيس للغاز إلى القارة الأوروبية، فجرى تدشين (خط السيل الشمالي Nord Stream) (*) عام ٢٠١٢ عبر بحر البلطيق لربط الغاز الروسي بألمانيا مباشرة، ثم (خط السيل الجنوبي South Stream) (**) عبر البحر الأسود باتجاه دول جنوب وشرق أوروبا، لتأمين وصول الغاز إلى القارة الأوروبية عبر مسارات لا تمر بدول ذات علاقة متوترة مع روسيا، إلا أن فعالية هذه المشاريع بقيت رهينة البيئة الجيوسياسية، حيث أظهرت العقوبات الغربية بعد عامي ٢٠١٤ و٢٠٢٢ أن خطوط الأنابيب على الرغم من أهميتها الستراتيجية لا توفر حصانة كاملة من الاضطرابات السياسية، ما جعل استمرارية الإمدادات الروسية مرهونة بتوازن القوة والصراع مع الغرب(إبراهيم ٢٠١٨ ، ٤٣٦) ، وفي هذا الإطار، سعت روسيا إلى تجاوز تداعيات العقوبات الغربية عبر تطوير مسار بديل أكثر توافقاً مع البنية الجيوسياسية الإقليمية عبر مشروع (السيل التركي)، بالتعاون مع تركيا لنقل الغاز عبر البحر الأسود إلى الأراضي التركية ومنها إلى دول جنوب أوروبا، وقد تم افتتاح المشروع رسمياً وتشغيله في ٨ كانون الثاني ٢٠٢٠، وبدأ بالفعل بضخ الغاز الروسي إلى تركيا ومنها إلى بلغاريا ودول البلقان انطلاقاً من عام ٢٠٢٠، بهذا اكتسب المشروع أهمية مضاعفة لاعتبارات جيوسياسية تتجاوز البعد الطاقي، إذ جعل تركيا بحكم موقعها الجغرافي وقربها من مسارات الطاقة في منطقة شرق البحر المتوسط، مركز ارتكاز في معادلة تدفقات الغاز بين روسيا وأوروبا، الأمر الذي سمح لروسا بإعادة تشكيل خريطة العبور في المنطقة بطريقة تقلل من تأثير الضغوط الغربية وتحد من قدرة الولايات المتحدة الأمريكية على توظيف مشاريع الأنابيب في تقليص النفوذ الروسي، وبذلك لم يكن (السيل التركي) مجرد بديل تقني عن (السيل الشمالي) و(السيل الجنوبي)، بل أداة جيوسياسية وظفتها روسيا الاتحادية لتثبيت حضورها داخل البنية الجيوسياسية لشرق البحر المتوسط، وتحويل تركيا من دولة عبور إلى شريك ستراتيجي في إدارة منافذ الطاقة نحو أوروبا، مما عزز قدرة روسيا الاتحادية على الاستمرار في التأثير على معادلات أمن الطاقة الأوروبية رغم بيئة العقوبات (محمود ٢٠٢٣، ٩٠٥).

وفي مواجهة هذه التحركات الروسية الهادفة إلى إعادة ترسيخ النفوذ في أسواق الغاز الأوروبية وعبر البوابة الجيوسياسية لشرق البحر المتوسط، اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية ستراتيجية مضادة قائمة على تنويع مصادر الإمداد وتخفيف الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، عبر طرح بدائل أبرزها الاستعاضة بإمدادات الغاز من دولة قطر . التي تحتل المرتبة الثانية عالمياً في إنتاج الغاز الطبيعي . من خلال مشروع خط يمتد من قطر مروراً بالمملكة العربية السعودية والأردن وصولاً إلى الأراضي السورية، ليلتقي بخط الغاز المصري (الإسرائيلي) ويتجه شمالاً إلى تركيا ومنها إلى أوروبا(عبد الله ٢٠٢٤، ٦٢) ، ومن منظور ستراتيجي

أوسع، اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية هذا المسار جزءاً محورياً من أدواتها الجيوسياسية الرامية إلى تقويض النفوذ الروسي في سوق الطاقة الإقليمي، غير أن رفض الحكومة السورية السابقة للمشروع في إطار تحالفها الستراتيجي مع روسيا الاتحادية حال دون تنفيذه، وأسهم في تعقيد المشهد الجيوسياسي الإقليمي، بما أبرز الترابط الوثيق بين ستراتيجيات الطاقة والتحالفات السياسية في المنطقة(إبراهيم ٢٠١٨ ، ٤٣٧-٤٣٩).

وفي امتداد لهذا النسق التنافسي بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية على التحكم بمسارات تصدير الغاز في شرق البحر المتوسط، اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى توسيع أدواتها الجيوطاقية ليس فقط من خلال مشاريع الأنابيب العابرة للحدود، بل عبر تعزيز حضورها المؤسسي واللوجستي والتقني في المنطقة بهدف إعادة توزيع الأدوار داخل سوق الطاقة العالمي، فقد ركزت الستراتيجية الأمريكية على معالجة التحديات المتعلقة بالبنية التحتية لتسييل الغاز وتصريفه، وهي العوائق التي تعاني منها دول شرق البحر المتوسط بدرجات متفاوتة، فمصر تمتلك منشآت متقدمة تسمح باستقبال الغاز وتسييله، بينما تفتقر قبرص إلى محطات تسييل وتحتاج إلى الربط مع شبكات الأنابيب الإقليمية، في حين تمتلك (إسرائيل) حقولاً غازية ضخمة لكنها تواجه تحديات في البنية التحتية اللازمة للتصدير(قبلان ٢٠١٦، ٨٣) ، وقد دفعت هذه المعوقات دول المنطقة إلى البحث عن خيارات مشتركة لدمج مسارات التصدير واستغلال البنى التحتية المتوفرة، وهو ما استثمرته الولايات المتحدة الأمريكية بعد عام ٢٠١٥ بدعم المشاريع الهادفة إلى نقل غاز شرق البحر المتوسط إلى الاتحاد الأوروبي، لاسيما مشروع خط انابيب (الكيان الصهيوني) . قبرص . اليونان او ما يسمى بـ خط انابيب شرق المتوسط (إيست ميد) لربط غاز شرق البحر المتوسط باليونان عبر جريرة (كريت) بقدرة دفق إجمالية تصل إلى (١٦) مليار متر مكعب سنوياً، ومن ثم ربطه بخط انابيب يربط بين اليونان وبلغاريا لتصدير الغاز الى إيطاليا وغيرها من بلدان جنوب غرب أوروبا، في محاولة لتقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي(الباسوسي ٢٠٢٠، ٦٥) ، وجاء ذلك ضمن ستراتيجية أمريكية أوسع لإعادة رسم خريطة السيطرة على مصادر الطاقة ومساراتها عبر تأمين مناطق ستراتيجية في سوريا لضمان سلامة خطوط الغاز والنفط القادمة من قطر والسعودية و(إسرائيل) والمتجهة عبر تركيا إلى أوروبا، وتعزيز الترابط الطاقي بين الحلفاء الإقليميين كما في حالة الأردن الذي يعتمد على (إسرائيل) لتلبية نحو (٤٠%) من وارداته من الغاز الطبيعي، كما شملت هذه الستراتيجية مساعٍ دبلوماسية هدفت إلى تخفيف التوترات بين القوى الإقليمية بما يخدم الأمن الطاقي، كما في الدفع نحو إعادة تطبيع العلاقات التركية . (الإسرائيلية) بعد حادثة (سفينة مرمرة) عام ٢٠١١، والتدخل المباشر للرئيس الأمريكي باراك أوباما عام ٢٠١٤ لحث الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) على المضي في هذا المسار، إضافة إلى تكريس الحضور الأمريكي داخل الأطر المؤسسية للطاقة

وعلى رأسها (منتدى غاز شرق المتوسط)، الذي شاركت فيه الولايات المتحدة الأمريكية عبر حضور وزير الطاقة الأمريكي (ريك بيري) لاجتماع القاهرة عام ٢٠١٩ في خطوة تعكس إصراراً أمريكياً على توظيف المنتدى كأداة موازنة في مواجهة روسيا الاتحادية في الساحة الطاقوية للمنطقة [١]، وفي المقابل ووفق منطق الاستجابة الستراتيجية لتعطيل توسع الدور الأمريكي، سعت روسيا إلى تكريس حضورها في شرق البحر المتوسط عبر انتهاج سياستين متكاملتين الأولى، المشاركة المباشرة لشركاتها الكبرى في مشاريع الغاز في المنطقة عبر الاستثمار وشراء الغاز وتسويقه لتضمن أن تكون طرفاً في عملية الإنتاج وتحقيق الارباح، وهذا ما يفسر قيام شركة (غاز بروم) بتوقيع عقد لمدة (٢٠) عام لشراء الغاز الطبيعي من حقل تامار (الإسرائيلي) الامر الذي يعزز موقع (غاز بروم) في سوق الغاز الطبيعي المسال ويضمن الاحتكار الروسي للسوق الاوروبية، والثانية، منع تنفيذ أي مشروع لنقل الغاز الطبيعي من شرق البحر المتوسط دون أن تكون روسيا طرفاً فيه، وهو ما يفسر تمسكها بدعم النظام السوري السابق، لقطع الطريق أمام مشاريع أنابيب غاز غربية يمكن أن تنافس صادراتها، ويمتد هذا النهج إلى الموقف الروسي من الأزمة القبرصية، حيث تميل روسيا نسبياً إلى دعم قبرص على حساب تركيا، بهدف منع تركيا من التحول إلى ممر رئيس لصادرات الغاز نحو أوروبا خارج السيطرة الروسية، وبذلك، أصبحت المنطقة ساحة تنافس متبادل بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية للسيطرة على مسارات الطاقة(رشاد ٢٠٢٢ ، ١٤٠.١٤٢).

الخاتمة:

بناء على ما تقدم، يتضح أن موارد النفط والغاز تشكل ركيزة محورية في بنية التنافس بين القوى الكبرى في شرق البحر المتوسط، حيث تتشابك المصالح الاقتصادية مع الحسابات الجيوسياسية ضمن بيئة ستراتيجية معقدة تتراوح ملامحها بين المنافسة الحادة وأحياناً النزاعات المباشرة، وتتزايد حدة هذا التنافس بفعل الارتفاع المستمر في الطلب العالمي على الطاقة، المدفوع بتسارع وتيرة التنمية الاقتصادية والصناعية على مستوى الدول، الأمر الذي يعزز الأهمية الستراتيجية لهذه الموارد ومسارات نقلها بوصفها أدوات فاعلة لإعادة تشكيل موازين القوى الإقليمية والدولية، وفي هذا الإطار، تنظر روسيا إلى خطوط أنابيب الغاز الطبيعي كأدوات ستراتيجية لتعزيز حضورها الجيوسياسي في كل من أوراسيا، بما يتيح لها النفاذ إلى الأسواق الدولية والمياه الدافئة، عبر تبني ستراتيجيات متعددة الأبعاد تهدف إلى رفع قدرتها التنافسية في سوق الطاقة العالمي وضمان السيطرة على شبكات نقل وتوزيع الغاز، في المقابل، تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تقويض هذه الهيمنة الروسية، عبر دعم مشاريع بديلة لتصدير الطاقة إلى أوروبا، وتوسيع قاعدة الإمدادات بهدف تقليل

() [١] هادي، احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية شرق البحر المتوسط ومسارات التصدير، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٣.

الاعتماد الأوروبي على الغاز الروسي، وهو ما يمثل جزءاً من ستراتيجية أوسع لإعادة رسم خريطة تدفقات الطاقة العالمية بما يخدم مصالحها الجيوسياسية والاقتصادية، وبذلك، فإن التنافس على موارد الطاقة في شرق البحر المتوسط يتجاوز البعد الاقتصادي ليصبح أداة رئيسية في إدارة التوازنات الدولية، ووسيلة لإعادة توزيع مراكز القوة والنفوذ في النظام العالمي، مما يجعل من هذه المنطقة ساحة مركزية لصراعات المصالح الكبرى، ويؤكد في الوقت نفسه الدور الحاسم لموارد الطاقة في التأثير في استقرار الأمنين الإقليمي والدولي.

المصادر باللغة العربية:

١. إبراهيم، عبد الجبار إسماعيل. ٢٠١٨. «مسارات أنابيب الطاقة في الاستراتيجية الدولية: التعاون والصراع .»*مجلة الحقيقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية*، العدد ٣ (نيسان). جامعة أحمد دراية، أدرار، الجزائر: ٤٢١.

٢. أحمد، أميرة. ٢٠١٨ .*استراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد ٢٠١١* .برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية: ٧–٨.

٣. الباسوسي، أحمد زكريا. ٢٠٢٠ .*الصراع على غاز المتوسط وفرص التعاون* .ط١. القاهرة: المكتب التعاوني للمعارف: ٦٥.

٤. بلقاسم، نابِد. ٢٠٢٤. «الأمن الطاقوي العالمي في ظل التحولات الجيوسياسية الراهنة .»*مجلة أكاديميا للدراسات السياسية*، العدد ١ (حزيران). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، قسنطينة، الجزائر: ٢٧٧.

٥. التميمي، علي جاسم محمد. ٢٠٢١. «استراتيجية قوة الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية بعد عام ٢٠١٦ .»*مجلة دراسات دولية*، العدد ٨٦ (تموز). مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، بغداد، العراق: ١٥٧.

٦. توفيق، سعد حقي. ٢٠١١. «التنافس الدولي وضمان أمن النفط .»*مجلة العلوم السياسية*، العدد ٤٣ (حزيران). كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العراق: ٦.

٧. توفيق، غفران عبد الكريم. ٢٠٢٣. «الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الروسي–الأوروبي .»*مجلة كلية القانون والعلوم السياسية*، العدد ٢٠ (نيسان). الجامعة العراقية، بغداد: ٣٨٨.

٨. حرزلي، أميرة أحمد. ٢٠١٨ .*استراتيجية أمن الطاقة الروسية بشرق المتوسط في ظل التهديدات الأمنية بعد ٢٠١١* .برلين: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية: ٦.

٩. الخفاجي، زيد علي حسين. ٢٠١٩. «الأهمية الجيوسياسية لموقع أوكرانيا الجغرافي في الصراع الروسي–الأمريكي وأثره على أنابيب النفط والغاز .»*مجلة العلوم الإنسانية*، العدد ٣ (أيلول). جامعة بابل، العراق: ٢١.

١٠. الخفاجي، محمد جاسم حسين. ٢٠١٨ .*روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة: رؤية في الأدوار والاستراتيجيات* .ط١. عمّان: دار أمجد للنشر والتوزيع: ١٣٤.

١١. الربيعي، ظاهر عبد الزهرة. ٢٠١٧. «الموقع الجغرافي الروسي وجيوبولتيكية قاعدة طرطوس .»*مجلة البصرة للعلوم الإنسانية*، العدد ٦ (حزيران). جامعة البصرة، العراق: ٢٨٨.

١٢. رسول، محفوظ. ٢٠١٨ .*الأمن الوطني الروسي بين الفرص والقيود* .ط١. عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي: ١٨٧.

١٣. رشاد، سوزي. ٢٠٢٢. «أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ العالمي .»*مجلة كلية السياسة والاقتصاد*، العدد ١٣ (حزيران). جامعة٦أكتوبر،القاهرة،مصر: ١٢٦–١٢٨.ينظر أيضًا:

١٤. السويدي، جمال سند. ٢٠١٤ .*آفاق العصر الأمريكية: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد* .ط١. أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية: ٣٧٠–٣٧١.

١٥. الطائي، حنان علي. ٢٠١٦. *السياسة الروسية تجاه سوريا (١٩٩٢–٢٠١٤)*. ط١. عمّان: دار الأكاديميون للنشر والتوزيع: ١٦٥.
١٦. عبد الرسول، محفوظ. ٢٠١٧. «أمن الطاقة في العلاقات الروسية–الأوروبية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادل». *مجلة المستقبل العربي*، العدد ٤٦٤ (حزيران). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ١٢٦.
١٧. عبد الرسول، محفوظ. ٢٠٢٠. *أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوروبية*. ط١. عمّان: مركز الكتاب الأكاديمي: ١٠٣.
١٨. عبد العاطي، عمرو. ٢٠١٤. *أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية*. ط١. الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ٥٥.
١٩. عبد الله، حارث قحطان. ٢٠١٤. «التنافس الدولي على النفط والغاز الطبيعي وأثره في العلاقات الدولية». *مجلة تكريت للعلوم السياسية*، العدد ١ (آذار). كلية العلوم السياسية، جامعة تكريت، العراق: ١٣٥–١٣٦.
٢٠. عبد الله، حسين علي إسماعيل. ٢٠٢٤. «الصراع الدولي والإقليمي على موارد الطاقة في شرق البحر الأبيض المتوسط». *المجلة الأفروآسيوية للبحث العلمي*، العدد ١ (كانون الثاني). بني وليد، ليبيا: ٦٢.
٢١. عبد الوهاب، لهب عطا. ٢٠١٧. *أوراق بترولية*. ط١. عمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر: ١١٢.
٢٢. عبود، رامي قصي. ٢٠٢٢. «التنافس الأمريكي–الروسي على منطقة الشرق الأوسط (الغاز الطبيعي أنموذجًا)». *مجلة كلية مدينة العلم*، العدد ٣ (حزيران). كلية مدينة العلم الجامعة، بغداد، العراق: ١١٣.
٢٣. غياض، حسن رشك. ٢٠٢٤. «استكشافات غاز شرق البحر المتوسط وإمكانيات تحولها إلى وسيلة للتعاون أم مدخل للصراع». *المجلة الدولية للتنمية في العلوم الاجتماعية والإنسانية*، العدد ١٧ (أيلول). الجامعة اللبنانية، بيروت: ٢٣.
٢٤. الفاروق، محمد عمر. ٢٠٢٢. «الاستراتيجية الأمريكية لمنطقة الشرق الأوسط بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١». *مجلة الإعلام والفنون*، العدد ١٠ (أيلول). كلية الفنون والإعلام، جامعة الزاوية، ليبيا: ٥٥.
٢٥. قبلان، مروان. ٢٠١٦. «الثورة والصراع على سوريا: تداعيات فشل في إدارة لعبة التوازنات الإقليمية». *مجلة سياسات عربية*، العدد ١٨ (آذار). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات: ٧٥–٧٦.
٢٦. كيطان، وسام علي. ٢٠٢١. «التنافس الإقليمي والدولي على النفط والغاز في شرق المتوسط». *مجلة كلية التربية*، العدد ٤٤ (حزيران). جامعة واسط، الكوت، العراق: ٢٩٦.
٢٧. لوبيز، فيليب سبيل. ٢٠١٣. *الجغرافية السياسية للبترول*. ترجمة نجاة الصليبي طويل. ط١. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة: ٥٠.
٢٨. محمود، محمد عليوة. ٢٠٢٣. «مستقبل العلاقات الروسية–التركية في ضوء الأزمة الأوكرانية». *المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية*، العدد ١٦ (أيار). جامعة الإسكندرية، مصر: ٩٠٥.
٢٩. محي الدين، خيرة. ٢٠٢٤. «أمن الطاقة ضمن أولويات التنافس الدولي». *مجلة أكاديميا للدراسات السياسية*، العدد ١ (حزيران). كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعلي، قسنطينة، الجزائر: ١٨٧.
٣٠. معيفي، فتحي. ٢٠٢٥. «علاقات الطاقة الأوروبية في أوقات الأزمات: إعادة النظر في أمن الطاقة». *مجلة آفاق علمية*، العدد ١ (نيسان). المركز الجامعي تمنراست، جامعة أمين العقال، الجزائر: ٧٩٧.
٣١. نعمة، كاظم هاشم. ٢٠٢٠. *نظرية الهيمنة الأمريكية على اليابسة: من يسيطر على اليابسة يتحكم بالعالم*. ط١. عمّان: دار آمنة للنشر والتوزيع: ٣١٧.
٣٢. هادي، زهراء عباس. ٢٠٢١. «احتياطي الغاز الطبيعي في المياه الإقليمية شرق البحر المتوسط وخيارات التصدير». *مجلة البحوث الجغرافية*، العدد ٣٣ (حزيران). كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، النجف، العراق: ٢٠٤.

المصادر باللغة الانكليزية:

1. Gelengül, Kocaslan. 2014. "International Energy Security Indicators & Turkey's Energy Security Risk Score." *International Journal of Energy Economics & Policy*, no. 4. Mersin, Turkey: 736.
2. Giedruis, Cesnakes. 2010. "Energy Resources in Foreign Policy: A Theoretical Approach." *Baltic Journal of Law & Politics*, no. 1: 33.